



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٩ /ربيع الثاني /١٤٢٨هـ الموافق
٢٠٠٧ / ٤ / ٢٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة
القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد
سليمان و محمد صائب التفتندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس
كوركيين وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

المميز - المدعي - السيد سعد عبد المجيد الفيصل .

المميز عليهما - المدعى عليه الأول - السيد أمين عام مجلس الوزراء / إضافة
لوظيفته.

المدعى عليه الثاني - السيد وزير المالية / إضافة لوظيفته .

ادعى المدعي -المميز - لدى محكمة القضاء الإداري بالدعوى المرفقة ٢٠٠٦/٨٨
بأن المدعى عليه الثاني - المميز عليه الثاني سبق له أن أصدر قراراً إدارياً برقم
(٨٠١/م/٢٠٠٦) فسي ٢٠٠٦/٣/١٥ بمصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة وذلك
استناداً إلى الكتاب المرقم (٢٦٥٠/٦٠/ق) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢١ من المدعى
عليه الأول إضافة لوظيفته وقد نظم من القرار المذكور في ٢٠٠٦/٥/٧ بعدد واردة
وزارة المالية (٢٥١) حيث تم رفض نظمه بموجب كتاب المالية المرقم (٨٠١
أح/عاصمة / ٢٠٠٦) فسي ٢٠٠٦/٥/٢٥ ولمخالفة القرار الإداري المشار إليه أعلاه
لنفاذون وخالفوا لقواعد الاختصاص باعتبار القرار الإداري المطعون فيه من جزئيات
نظرية غصب السلطة التشريعية التي تنظم المسائل المتعلقة بالمثلية بموجب القوانين



واستناداً لأحكام الفقرة (الثالثة/ط) من المادة السابعة من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ يطلب إلغاء القرار الإداري (٢٠٠٦/م/٨٠١) في ٢٠٠٦/٣/١٥ وكذلك إلغاء كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم أعلاه . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية وجدت المحكمة بأن مجلس الحكم سبق أن أصدر قراره المرقم ٧٦ في ٢٠٠٣/١٠/٢٨ المتضمن مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للمدونة أسماهم في القائمة المرفقة بالقرار كونهم من رموز السلطة البائدة ثم أصدر قراره المرقم ٨٨ في ٢٠٠٣/١١/٤ المتضمن حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى المسؤولين في النظام السابق وكبار حزب البعث المنحل والأجهزة الأمنية وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم ووكلائهم وبناءً على كلا القرارين فقد أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء الأمر الإداري المرقم ق ٢٦٥٠/٢١/٢ في ٢٠٠٦/٢/٢١ . عليه فلأن الدفوع التي أوردها وكيل المدعي غير واردة من ان قرار المصادرة قد سبق قرار الحجز وان في ذلك تناقضاً حيث ان السلطة التشريعية قد أصدرت قرارها بمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة (للمدعي) ثم أصدر بعد ذلك قرار الحجز على تلك الأموال وذلك لأجل التحرز من اجل عدم التصرف . ويعتبر قرار الحجز تعزيزاً لقرار المصادرة وليس مناقضاً وان التصرف المذكور تم بموجب تشريع من جهة مخولة وبذلك لا يعتبر من جزئيات نظرية غصب السلطة التشريعية لما لها من حق إصدار القوانين ضمن قانون إدارة الدولة المؤقت لجمهورية العراق والدستور وان محكمة القضاء الإداري عندما تتصدى للقرار الإداري الخارق للقانون لا يكون منالها التشريع الذي اكتسب قوة القانون وهذا ما ينطبق على القانون ٧٦ الصادر في ٢٠٠٣/١٠/٢٨ و٨٨ الصادر في ٢٠٠٣/١١/٤ . لذا قررت المحكمة رد دعوى المدعي لأقلامتها بدون سند قانوني وتحمله المصاريف كافة وذلك بتاريخ ٢٧ / ١٢ /

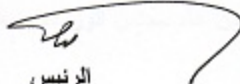


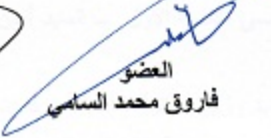
٢٠٠٦ . ولعدم فتاعة المميز بالحكم المذكور بادر إلى الطعن به تمييزاً للأسباب التي أوردتها وكيلا في الالاحة التمييزية المقدمة إلى هذه المحكمة بتاريخ ١٧/١/٢٠٠٧ .
القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك لأن المحكمة أصدرته قبل التحقق من خصومة المدعى عليه الأول السيد الأمين العام لمجلس الوزراء إضافة لوظيفته في الدعوى وذلك بالتحقق عما إذا كان يتمتع بشخصية معنوية تخوله حق المقاضاة أمام القضاء لأن الخصومة من النظام العام وإذا تبين للمحكمة أن الخصومة غير متوجهة فعليها أن ترد الدعوى عنه من تلقاء نفسها وذلك عملاً بحكم المادة (١٨٠) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل هذا من جهة ومن الجهة الأخرى وجد أن المحكمة لم تستكمل تحقيقاتها عن كيفية تظلم المدعى من القرار الصادر من المدعى عليه الثاني وزير المالية / إضافة لوظيفته المرقم ٨٠١/م/٢٠٠٦ في ١٥/٣/٢٠٠٦ ومن الكتاب الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد ق/٢١/٢/٢٦٥٠ في ٢١/٢/٢٠٠٦ حيث ادعى وكيله في عريضة الدعوى أن موكله تظلم من الأمر بعريضة التظلم المؤرخة في ٧/٥/٢٠٠٦ ويرقم ٢٥١ في حين انه ابرز تظلماً أمام المحكمة مؤرخاً في ٤/٥/٢٠٠٦ وليس كما ادعاه في عريضة الدعوى ولم تثبت المحكمة عن ذلك ولم تثبت المحكمة من دائرة المدعى عليهما عن تاريخ تظلم المدعى في حالة تظلمه وتاريخ تسجيله في سجل الواردة ورقم الواردة في سجل الواردة وهل تم رد التظلم وتاريخ الرد أم أن المدعى عليهما إضافة لوظيفتهما سكتا عن ذلك وامتنعا عن الإجابة على تظلمه لان الكتاب الصادر من وزارة المالية /الدائرة



القانونية بالعدد ٨٠١ / ح / عامة / ٢٠٠٦ في ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٦ لا يعتبر رداً على تظلم المدعي أو رفض تظلمه إذ أن الكتاب المذكور كان موجهاً إلى مكتب السيد الوزير / قسم شؤون المواطنين / وليس إلى المدعي فضلاً عن ذلك لم يتضمن رفض تظلم المدعي / المميز / وحيث أن المحكمة أغفلت التحقق في الأمور القانونية المتقدمة المؤثرة بنتيجة الحكم عند إصدار حكمها المميز مما جانب حكمها الصواب لذا قرر نقضه وإعادة اضبارة الدعوى لمحكمتها للسير فيها وفقاً للنهج المتقدم ومن ثم ربطها بحكم قانوني على ضوء ما يتظاهر لها على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر الحكم بالاتفاق في ٩ / ربيع الثاني / ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٧ م .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامسي

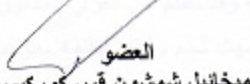

العضو
جعفر ناصر حسن


العضو
اكريم طه محمد


العضو
اكريم احمد بابان


العضو
محمد صانب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو الثمن


القلم
علي عدنان